United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

Organisation
des Nations Unies
pour l'éducation,
la science et la culture

Organización
de las Naciones Unidas
para la Educación,
la Ciencia y la Cultura

Организация
Объединенных Наций по
вопросам образования,
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

联合国教育、
科学及文化组织

# رسالة السيد كويشيرو ماتسورا،
# المدير العام لليونسكو،
# بمناسبة اليوم الدولي للمرأة

## ٨ آذار/مارس ٢٠٠٩

إن اليوم الدولي للمرأة مناسبة تتيح لنا كل عام فرصة تقييم التقدم المحرز وإعمال الفكر فيما تبقى من التحديات الواجب التصدي لها وصولاً إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. ويؤسفني القول في هذه المناسبة وهي العاشرة والأخيرة التي أشارك فيها كمدير عام لليونسكو، إن المساواة بين الجنسين لا تزال في طور الطموح ولم تتحول بعد إلى واقع ملموس في العديد من مجالات الحياة العامة والخاصة، وذلك رغم التأكيد عليها نصاً في ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ وجعلها الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية لعام ٢٠٠٠.

وعليه فإن من الملائم والعالم يحتفل بهذه المناسبة، أن تنظر الدورة الثالثة والخمسين للجنة وضع المرأة في "نظام المساواة في توزيع المسؤوليات بين الرجال والنساء بما في ذلك توفير الرعاية للمصابين بمرض الإيدز/السيدا". كما ستقوم اللجنة باستعراض التقدم في تنفيذ ما خلص إليه واتفق عليه المجتمعون في دورتها الخمسين حول "تحقيق المساواة بين النساء والرجال في عمليات صنع القرار على جميع المستويات". وثمة صلة واضحة بين الموضوعين والجهود المشتركة لإيجاد حلول مستدامة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأكثر صعوبة على الصعيد العالمي. وفيصل القول أنه يستحيل أن نتخذ، ناهيك عن أن ننفذ، التدابير المناسبة دون المشاركة الكاملة للنساء والرجال معاً.

والحقيقة أنه ليس هناك من حاجة إلى التوغل بعيداً في موضوعات لجنة وضع المرأة حتى ندرك أنه في مقابل كل مكسب ضئيل تبرز تحديات جادة وكبيرة. وفيما يتعلق بنظام المساواة في توزيع المسؤوليات بين الرجال والنساء بما في ذلك توفير الرعاية للمصابين بمرض الإيدز/السيدا، فثمة التزامات هامة قطعتها الحكومات على مستوى دولي بدءاً من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤)، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٠٠٠)، واستعراض بكين+١٠

(٢٠٠٥). ولكن بالرغم من ذلك لا يزال هناك عدم تكافؤ في حصص النساء والفتيات من المسؤوليات الملقاة على عاتقهن في المحيط الأسري وتقديم الرعاية كما لا يزال المفهوم الذكوري هو السائد في المحيط العام وأماكن العمل من حيث الوظائف والمشاركة العامة، وكل ذلك يساهم في تقليص حظوظ المرأة في الفرص الاقتصادية والمهنية وعملية صنع القرار.

وعلى ذلك لا بد من أن ننظم جهودنا وننسقها على نحو أكبر لتقصي الأسباب الكامنة وراء عدم المساواة في توزيع المسؤوليات بين الرجال والنساء في المجالين العام والخاص لأننا حينها فقط سنتمكن من تحديد وتصحيح العواقب المترتبة على عدم المساواة في كل من سوق العمل والحكم السليم وصنع القرار لنتمكن بالتالي من تطوير تدابير وسياسات أكثر فاعلية.

وإذا رصدنا عن كثب مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار في ميادين مختلفة لخلصنا إلى نتيجة مشابهة لما هو عليه الحال في المجالات الأخرى. فالإحصائيات الأخيرة الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي وإن دلت على إحراز بعض التقدم في مجال مشاركة النساء في عملية صنع القرار حيث يمثلن نسبة ١٨,٤٪ من البرلمانيين في العالم لعام ٢٠٠٨، إلا أن واقع التباين الهام على الصعيد الإقليمي في هذا المجال يدل على ضآلة ما تحقق على هذا الصعيد وأنه ليس هناك ما يدعو إلى التراخي أو التهاون في هذا الصدد. كما أن النساء لا زلن يشكلن أقلية في المناصب العليا، ففي بداية ٢٠٠٨ لم تتجاوز نسبتهن كرؤساء دول ٤,٧٪ و كرؤساء حكومات ٤,٢٪، أما على المستوى الوزاري فلم تتجاوز نسبة شغلهن للحقائب الوزارية في العالم ١٦٪.

ويكبر التحدي حين نتفحص مدى مشاركة المرأة في المجالات الرئيسية التي تتخذ فيها قرارات اقتصادية والتي تؤثر تأثيراً كبيراً على توزيع الموارد. فعلى سبيل المثال، يبلغ عدد وزيرات المالية على النطاق الدولي من الضآلة بحيث يكاد لا يذكر، ولا تتضمن قائمة مجلة فورتشن لأفضل ٥٠٠ شركة في العالم سوى ١٢ رئيسة مجلس إدارة.

لم يعد هناك مجال للتردد أو ادعاء عدم المعرفة. ولم يعد من الممكن أن نتظاهر بأن التمييز ضد النساء والفتيات لا يؤثر علينا أو على معارفنا. فنحن نشاهده على التلفاز ونقرأ عنه في وسائل الإعلام، وملايين النساء يعشن هذا التمييز في حياتهن اليومية. والمسؤولية صنو المعرفة تتأتى بها ومعها.

ولهذا السبب اعتبرت قضية المساواة بين الجنسين إحدى أولويتي اليونسكو العامتين للفترة ٢٠٠٨–٢٠١٣. ونحن نطبق هذا الالتزام من خلال خطة العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين على سبيل الأولوية والتي تمتد لست سنوات وتتضمن أنشطة ملموسة ونتائج منشودة واعتمادات مالية. ونولي على الصعيد العالمي عناية خاصة لهدفين من الأهداف الإنمائية للألفية التي تتناول أوضاع النساء والفتيات، وهما الهدف ٢ (تحقيق تعميم التعليم الابتدائي) والهدف ٣ (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة). أما

على الصعيد الداخلي، فاليونسكو ملتزمة بتحقيق التكافؤ بين الجنسين في مستويات اتخاذ القرار داخل الأمانة بحلول عام ٢٠١٥.

وتعتقد اليونسكو بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والسلام ما لم تتمتع النساء والرجال بفرص وخيارات متنامية ومتساوية وبالقدرة على العيش بحرية وكرامة. وستتحقق المساواة بين الرجال والنساء حينما يكون بوسع كلا الجنسين أن يتشاطرا على قدم المساواة توزيع القوة والمعرفة؛ وحينما يتساويان في الفرص والحقوق والواجبات من حيث العمل وتوليد الدخل؛ ويتمتعان بفرص متساوية للالتحاق بالتعليم الجيد وبناء القدرات على مدى الحياة وفي جميع المجالات، وبإمكانية الاستغلال الأمثل للقدرات.

أدعو في اليوم الدولي للمرأة لعام ٢٠٠٩ جميع شركاء اليونسكو إلى تكثيف جهودهم والتزامهم في تحقيق المساواة بين الجنسين في التربية، والعلوم، والثقافة، والاتصال والمعلومات وإلى المساهمة في مجالات مستقبل قابل للاستدامة لعالمنا.

كويشيرو ماتسورا